التواقيع

ــ السفير نصوح البرغوثى ، مندوب المملكة الأردنية الهاشمية لدى مجلس الوحدة الإقتصادية العربية .

ــ السفير عز الدين نعيسه ، رئيس مكتب العلاقات السورى بالقاهرة ونائب الممثل الدائم .

ــ الدكتور عبد الرزاق الهاشمى ، رئيس مجلس إدارة شركة المعادن الوطنية بالجمهورية العراقية .

ــ الأستاذ عبد الوهاب التمار ، رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات الخارجية .

ــ الأستاذ على جمال الدين الناظر ، مدير عام المنظمات وهيئات التمويل الدولية والإقليمية بجهاز التعاون الاقتصادى العربى والدولى بجمهورية مصر العربية .

ــ الأستاذ على عبد الرحمن البحر ، وكيل وزارة الاقتصاد بالجمهورية العربية اليمنية .

ــ الأستاذ على صالح معوض ، نائب الممثل الدائم لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الأمين العام
لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
دكتور : عبد العال الصكبان

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٥ والصادر بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاق تأسيس الشركة العربية للتعدين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق تأسيس الشركة العربية للتعدين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ ، ويعمل به اعتبارا من ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥

تحريرا فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٥ (٩ يونيه سنة ١٩٧٥)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة النمسا الاتحادية
بتاريخ ١٨ يناير ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة النمسا الاتحادية والموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ (٦ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

اتفاقيـــة

للتعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة النمسا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية

أن حكومة النمسا وحكومة جمهورية مصر العربية رغبة منهما فى تقوية علاقات الصداقة بينهما والعمل على تشجيع وتنمية التعاون الاقتصادى والفنى بين الدولتين قد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

ستعمل كل من حكومة النمسا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية على تشجيع التعاون الاقتصادى والفنى بين دولتيهما بأفضل الوسائل الممكنة وذلك لتنمية اقتصادياتهما .

(مادة ٢)

إن التعاون الاقتصادى والفنى موضوع هذا الاتفاق سيتضمن على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية :

(أ) تنفيذ المشروعات الفنية والاقتصادية والاجتماعية فى كل من البلدين على أن يتم إبرام عقود محددة بين المؤسسات والشركات المعنية .

(ب) إن التعاون بين المؤسسات والشركات المعنية فى كلا البلدين بغرض القيام بدراسة وتنفيذ المشروعات ينبغى أن يشمل المجالات التالية على سبيل المثال لا الحصر :

ـ استغلال وتصنيع الموارد المعدنية والهيدروكربونية .

ـ التنقيب بالطرق الجيولوجية والجيولوجيا التطبيقية التى تشمل الحفر للتأكد من وجود إمكانيات البترول والغاز .

ـ تكرير وتخزين ونقل أو أى مرحلة أخرى تتعلق بالبترول والصناعات البتروكيمائية .

(ج) التعاون فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والمشروعات الكهربائية ومشروعات الرى وفى أية مجالات أخرى يتفق عليها بين الحكومتين .

(د) التنفيذ المشترك للدراسات الفنية والاقتصادية وفى مجال الخبرات وتوريد الآلات والمعدات وتقديم الخبرة الفنية وتدريب الإخصائيين المصريين اللازمين لكل هذه الأغراض المبينة فى هذا الاتفاق وفى أى أنشطة أخرى يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين .

(مادة ٣)

لتنفيذ الأعمال أو المشروعات المذكورة فى المادة (٢) من هذا الاتفاق فإن كلا من حكومة النمسا الاتحادية وحكومة (ج.م.ع) تومعان فى إصدار تصاريح الإنتاج ومنح الإتاوات وبراءات الاختراع بواسطة المؤسسات والشركات المعنية فى كلا البلدين .

(مادة ٤)

لتحقيق الأهداف الموضحة فى أحكام الاتفاق الحالى فإن كلا من الحكومتين ستشجعان إبرام العقود الخاصة بين المؤسسات والشركات المعنية فى كلا البلدين .

(مادة ٥)

إن الأسعار فى كل عقد معين يتعلق بالمعدات والمواد وتكاليف الإنشاء والمعونة الفنية سوف تكون على أساس المنافسة العالمية وتحدد عن طريق إجراء مناقصة عالمية أو بمفاوضات مباشرة .

(مادة ٦)

فى تاريخ سريان هذا الاتفاق تشكل الحكومتان لجنة مشتركة تجتمع بالتبادل فى فينا والقاهرة عند طلب أى من الطرفين وذلك لمتابعة سير العمل بالاتفاقية والإشراف على تنفيذها والبحث عن سبل ووسائل لإمكانيات جديدة للتوسع فى تطوير التعاون الاقتصادى والفنى بين الدولتين وستقدم اللجنة توصياتها ومقترحاتها بعدد التعاون المشار إليه إلى كل من الحكومتين .

(مادة ٧)

يسرى هذا الاتفاق بعد ٦٠ يوما من تاريخ التوقيع وسيظل الاتفاق سارى المفعول لفترة غير محددة مالم تخطر أى من الحكومتين الحكومة الأخرى برغبتها فى إنهاء العمل به ويتم توجيه هذا الإخطار بالطرق الدبلوماسية وإخطار كتابى وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المطلوب أن يكون فيه الإنهاء .

تم فى القاهرة فى ١٨ يناير ١٩٧٥ من أصلين متطابقين كل منهما باللغة الإنجليزية ،

عن حكومة النمسا الاتحادية — عن حكومة جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قـرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٥ والصادر بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة النمسا الاتحادية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٧٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ ؛

قـرر :

مادة وحيد — ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة النمسا الاتحادية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٧٥ ، ويعمل به اعتبارا من ١٨ مارس سنة ١٩٧٥ .

تحريرا فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١٥ يونيه سنة ١٩٧٥)

محمود رياض